

الإصلاح الشامل للإدارة المالية العامة في الأردن 2017-2014

مقدمة

يقود معالي وزير المالية الجهود المبذولة حول الإدارة المالية العامة في الأردن. ويقوم بالإشراف على تنفيذ مشاريع وبرامج الإصلاح المالي بما ينسجم مع الأهداف الوطنية، ووثيقة الأجندة الوطنية، والمبادرات الملكية المتعلقة بتحسين أداء المالية العامة والانضباط المالي، وتعزيز المستوى المعيشي لدى المواطنين، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وتقوم الجهات المالية بتحديث خططها بشكل دوري بغرض التعامل مع المستجدات الدولية وتحقيق أولويات الإدارة المالية العامة بغرض المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية. وتأتي هذه الاستراتيجية مرتكزة على الإستراتيجيات الإصلاحية السابقة، والتي ساهمت بصورة ملحوظة في تحديث الإدارة المالية العامة في الأردن.

الأهداف الوطنية

U تطوير الاقتصاد الوطني لتحقيق والانفتاح على الأسواق الإقليمية والعالمية.

U تعزيز الإدارة الحكومية لتحقيق الاستقرار المالي والشفافية مع اخضاعها للمساءلة على المستويين الوطني والمحلي.

1. وصف عام :

تلعب الإدارة المالية العامة على مستوى الدول دوراً بالغ الأهمية في رسم السياسة المالية الوطنية، والإشراف على تنفيذها، وتوجيه الاستثمارات الحكومية، علاوةً على إدارة الدين الحكومي المحلي والخارجي. كما تسعى الإدارة المالية العامة إلى ضمان تكامل السياسات المالية والنقدية للدولة بغرض تعزيز الاقتصاد الوطني.

وتتضمن الأنشطة الأساسية للجهة المسؤولة عن الإدارة المالية العامة تحصيل الإيرادات العامة، وإعداد موازنة الدولة، والإشراف والسيطرة على النفقات العامة، وإدارة الاقتراض والديون. علاوةً على ذلك، تقوم الإدارة المالية العامة بإدارة الحسابات، والإشراف على التدفقات النقدية ودراسة وتحليل المواقف المالية والنقدية والاقتصادية، وتقييم السياسات والإجراءات الضريبية، إدارة التقاعد المدني والعسكري، وتقييم الحالات القانونية للحكومة وصياغة التشريعات المالية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة.

وتضم الفئات المستفيدة من خدمات الإدارة المالية العامة المتقاعدين العسكريين، والموظفين المدنيين، والمواطنين بشكل عام، والدوائر الحكومية الأخرى، ومؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

وستنطبق إدارة إصلاح الإدارة المالية العامة على القضايا التالية:-

1. التقييم الخارجي حول تنفيذ إصلاح الإدارة المالية العامة
2. أرضية للتنسيق بين المانحين حول وظائف الإدارة المالية العامة
3. المتابعة والتقييم من قبل الدوائر والإدارة المالية العامة بشكل كلي

2. الإدارة المالية العامة: الرؤية والرسالة

الرؤية

"إدارة مالية عامة مميزة على المستوى الإقليمي تساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في المملكة وتحقيق رفاه المواطنين "

الرسالة

"تشجيع آليات الإدارة المالية العامة، وتعزيز التخصيص الإستراتيجي للموارد المالية الشحيحة عبر الحكومة، وزيادة كفاءة تقديم الخدمات"

3. التحديات

تواجه الإدارة المالية العامة في الأردن العديد من التحديات والتي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها. ومن بين أبرز هذه التحديات:

- العجز المزمن في الموازنة العامة
- تعدد الأنظمة المتعلقة بالضرائب
- النسبة العالية للنفقات الجارية ضمن النفقات العامة
- المساهمة في النمو المستقبلي للاستثمارات الرأسمالية الحكومية
- التصاعد المضطرد في الفاتورة التقاعدية في كل من النفقات المدنية والعسكرية
- تزايد حجم الدين العام (الداخلي والخارجي)
- الهشاشة الهيكلية في الاقتصاد الأردني كدولة صغيرة ومنفتحة على العالم في ظل الازمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية
- أثر الابتكارات التكنولوجية في مكافحة التهريب، التهرب من دفع الرسوم الجمركية، أنشطة الاحتيايل التجاري.
- اثر تدفق اللاجئين السوريين على الموازنة العامة في مجال تقديم الدعم وتوفير الرعاية والخدمات اللازمة
- اثر انقطاع الغاز المصري على تكلفة انتاج الطاقة وتزايد عجز شركة الكهرباء الوطنية وبالتالي تحمل الحكومة دعم قطاع الطاقة

4. إستراتيجية إصلاح الإدارة المالية العامة في الأردن

تتألف الإستراتيجية الكلية للإدارة المالية العامة من شطرين:

1. تقارير الإدارة المالية العامة الشاملة (تضمن دور ديوان المحاسبة في اصلاح الادارة المالية)

2. الإستراتيجيات التفصيلية للدوائر التابعة لوزير المالية

تستعرض الوثيقة التالية الإستراتيجية الشاملة. حيث تغطي هذه الإستراتيجية فقط القضايا المرتبطة بشكل مباشر بالأداء العام للإدارة المالية العامة. علاوةً على ذلك، تركز هذه الوثيقة على أداء الإدارة المالية العامة مقارنةً بالمدخلات التفصيلية الضرورية للوظائف والتجديد فيما يخص كل دائرة.

وتبدأ الإستراتيجية الشاملة مع أخذ النتائج المتوقعة بالحسبان، حيث أنها تتعامل مع الإدارة المالية العامة ككل. وتستخدم هذه الإستراتيجية مؤشرات تصف النواحي المتعددة لأداء الإدارة المالية العامة بشكل دقيق. وتكون المؤشرات المستخدمة- على المستوى التجميعي- على شكل أجزاء من إطار النفقات العامة والمساءلة المالية PEFA. ويعتبر هذا الإطار المرجعية المعيارية المستخدمة لتقييم جودة الإدارة المالية العامة من قبل مؤسسات دولية وأطراف خارجية. وتسمح الإستراتيجية بالربط الوثيق بين مساهمة المبادرات الإصلاحية مع نواحي أداء الإدارة المالية العامة، كما أنها تسمح بقياس التقدم المتحقق بالمقارنة مع معايير 2011 (بعثة النفقات العامة والمساءلة المالية). وتساعد الإستراتيجية على تحديد موقع المبادرات الإصلاحية بطريقة منهجية.

الأهداف الإستراتيجية لتقارير الإدارة المالية العامة الشاملة

يستعرض هذا الجزء أولاً الأهداف الإستراتيجية للإدارة المالية العامة في الأردن. وتستمد هذه الأهداف من الأجندة الوطنية.

الأهداف الإستراتيجية لتقارير الإدارة المالية العامة الشاملة

بغرض تحقيق الرؤية والرسالة المذكورتين أعلاه لدى وزارة المالية، قامت الوزارة بوضع أربعة أهداف والتي ستكون الموجه لأنشطتها خلال السنوات الثلاث القادمة (2014-2017). وتعكس هذه الأهداف الالتزامات الحكومية بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الأجندة الوطنية والتي تتضمن:

1. ضمان انضباط مالي كلي طويل المدى

ويعتبر وجود اقتصاد قوي ومرن أحد الأولويات لدى المملكة. وستقوم وزارة المالية بتقديم العون للحكومة من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال المحافظة على نظام ضريبي تنافسي ومساعدة الوزارات على الالتزام بموازنتها وتحقيق خططها الإستراتيجية، الأمر الذي يساعد على خفض العجز الهيكلي. وعندما يتم احتواء الموازنة، ستقوم الوزارة بتحديد بعض الفرص لخفض الدين الكلي وعبء خدمة الدين، الأمر الذي سيساعد على خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى المستوى المحدد في قانون إدارة الدين. (مراجعة هذه الفقرة)

2. تعزيز الموازنة المرتكزة على السياسات

تتمثل الغاية الرئيسية لهذا الهدف في استعادة مجلس الوزراء القدرة على الالتزام بأموال جديدة للمبادرات الجديدة. وعلى الرغم من انتهاء برنامج الخصخصة وانسحاب الحكومة من التدخل المباشر في الأنشطة الاقتصادية، لا تزال الحكومة أكبر صاحب عمل في البلاد، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصة النفقات الجارية من الإنفاق العام وبالتالي الحد من قدرة مجلس الوزراء على الالتزام بأموال جديدة للمبادرات الجديدة ذات الأهمية البالغة للمحافظة على النمو الاقتصادي واجتذاب الاستثمارات. وتعد وزارة المالية على دراية كافية بحقيقة أن الكلفة المتزايدة للفاتورة التقاعدية، وفاتورة الأجور، والدعم للشركة الكهرباء الوطنية بالإضافة إلى خدمة الدين سنحل مكان نفقات هامة. ولتحقيق هذه الغاية، ستقوم وزارة المالية بمراجعة وتقييم جدوى كافة المشاريع القائمة، والمستمرة، والمستقبلية، وستقوم باتخاذ القرارات الصحيحة حيال المضي في هذه المشاريع.

3. تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام

لا تستطيع الحكومة تقديم كل شيء لكافة المواطنين. لذلك يتوجب على الحكومة، وبالتعاون مع القطاع الخاص، التركيز على أولويات واضحة على أساس أهم الاحتياجات في المملكة. وفي هذا الصدد، تقوم وزارة المالية بدعم تحقيق الهدف الحكومي المتمثل في زيادة مشاركة القطاع الخاص بالإضافة إلى توحيد الإجراءات البيروقراطية، بحيث تصبح أكثر سهولة وجاذبية للأعمال من أجل الاستثمار في الأردن. وتتضمن مبادرات الوزارة:

- إعداد قوانين ضريبية أكثر شفافية وكفاءة، والتي تبسط المتطلبات الحالية لتسهيل إقامة الأعمال.
- مراجعة التشريعات الناظمة للقطاع العقاري.
- التبنّي الكامل للشراكة بين القطاعين العام والخاص مثل مشاريع البناء والتشغيل والتحويل (BOT) العامة المستقبلية.

4. الاهتمام الكافي بهوم المواطنين

يجب أن تفقد وزارة المالية الجهود الرامية إلى ضمان تقديم خدمات عامة عالية الجودة. وتلتزم الحكومة ببناء نظام يضمن إعداد وإدانة السياسات والإجراءات من أجل دعم دقة واكتمال وحسن توقيت وثبات تقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال، ستلعب الوزارة دوراً ريادياً في إيجاد حلول للحكومة الإلكترونية من خلال التقديم الإلكتروني للإقرارات الضريبية للشركات والأفراد، بالإضافة إلى خدمات تسجيل العقارات. ويعد وجود نظام قوي وفعال لتقديم الخدمات العامة وسيلة لمزيد من المساءلة والفعالية. ولتحقيق ذلك، ستقوم وزارة المالية بإتباع الأسلوب اللامركزي في توفير الخدمات على مستوى الأقاليم والمحافظات.

وصف عام لأداء الإدارة المالية العامة- التطور عبر الوقت

توقعات				تقييم فعلي			الأهداف استراتيجية الوزير	
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2014-2011	
								الإدارة المالية العامة- المجالات- المؤشرات
								مصادقية الموازنه
A	A	A	A	A	A	A	1	PI-1 الحصيلة الكلية للنفقات مقابل الموازنة الأصلية المعتمدة
A	A	A	A	A	A	A	1	PI-2 تركيبة حصيلة النفقات مقابل الموازنة الأصلية المعتمدة
A	A	A	A	A	A	A	1	PI-2-1 مدى التباين في تشكيلة الانفاق خلال لآخر ثلاث سنوات باستثناء النفقات الطارئة
A	A	A	A	A	A	A	1	PI-2-2 معدل النفقات الفعلية المخصصة للنفقات الطارئة
A	A	A	A	A	A	A	1	PI-3 الحصيلة الكلية للإيرادات مقابل الموازنة الأصلية المعتمدة
						NA	1	PI-4 المخزون ومتابعة دفعات النفقات المتأخرة
						NA	1	PI-4-1 رصيد متأخرات المدفوعات
B+	B+	B	B	C+	C	D	1	PI-4-2 وجود بيانات لرصد ومراقبة متأخرات مدفوعات الانفاق
								الشمولية والشفافية
A	A	A	A	A	A	A	4,3	PI-5 تصنيف الموازنة
A	A	A	A	A	A	A	4,3	PI-6 شمولية المعلومات في وثائق الموازنة
						C		PI-7 حجم العمليات الحكومية غير المصرح عنها
C	C	C	C	C	C	C	4,3	PI-7-1 مستوى عمليات الانفاق خارج إطار موازنة الحكومة المركزية
C	C	C	C	C	C	C	4,3	PI-7-2 توفر ودمج بيانات عن إيرادات ومصاريف المشاريع الممولة من المنح والقروض خارج الموازنه
						B		PI-8 شفافية العلاقات المالية بين الدوائر الحكومية
A	A	A	A	A	A	A	2	PI-8-1 الشفافية والموضوعية في توزيعات الألفية ما بين الحكم المحلي
A	A	A	A	A	A	A	2	PI-8-2 وقت توفير البيانات الخاصة بمخصصات دعم هيئات الحكم المحلي
B	B	B	B	B	C	D	2	PI-8-3 دمج البيانات المالية للحكومة العامة وفقا للتصنيف الوظيفي والقطاعي
						D+		PI-9 الإشراف على المخاطر المالية الكلية من قبل مؤسسات أخرى في القطاع العام
B	B	B	B	B	B	C	2	PI-9-1 مدى مراقبة الحكومة المركزية لهيئات المستقلة والمؤسسات العامة
B	B	C	C	C	C	D	2	PI-9-2 مدى رقابة الحكومة المركزية على المركز المالي لهيئات الحكم المحلي
A	A	A	A	A	A	C	4,3	PI-10 وصول العامة إلى المعلومات المالية الرئيسية
								الموازنه المستندة الى السياسات
						C+		PI-11 النظامية والمشاركة في عملية وضع الموازنه العامة
A	A	A	B	B	B	C	2	PI-11-1 وجود تقييم ثابت لاعداد الموازنه والالتزام به
A	A	A	A	A	A	A	2	PI-11-2 الموضوع و الشمولية في بلاغ اعداد الموازنه للوزارات و الدوائر
C	C	C	C	C	C	D	2	PI-11-3 وقت الموافقة على الموازنه من قبل الجهة التشريعية ونشرها في الجريدة الرسمية
						A		PI-12 منظور متعدد السنوات في التخطيط المالي وسياسات الاتفاقيات واعداد الموازنه
A	A	A	A	A	A	A	2	PI-12-1 اعداد توقعات مالية عامة لعدة سنوات ورصد مخصصات حسب التصنيف الوظيفي
A	A	A	A	A	A	A	2	PI-12-2 وجود اطار تحليلي ومنتظم لاستدامة الدين العام
A	A	A	A	A	A	A	2	PI-12-3 وجود استراتيجيات على مستوى القطاعات لتحديد التكاليف الجارية والراسمالية لعدة سنوات
A	A	A	A	A	A	B	2	PI-12-4 وجود ربط بين المشاريع الراسمالية في الموازنه واستراتيجيات القطاعات الوطنية المختلفة

قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنه								
						B+		PI-13 شفافية واجبات والتزامات دافعي الضرائب
A	A	A	A	B+	B+	B	1	PI-13-1 وضوح وشمولية الضرائب
A+	A+	A+	A+	A+	A	A	4,3	PI-13-2 امكانية وصول دافعي الضرائب الى المعلومات الشاملة عن الالتزامات الضريبية والاجراءات الادارية
A	A	A	B+	B+	B+	B	4,3	PI-13-3 وجود الية للاعتراض والاستئناف الضريبي
						B		PI-14 فعالية اجراءات تسجيل دافعي الضرائب وتقدير الضريبة
A	A	A	B+	B+	B	B	3	PI-14-1 ضبط نظام تسجيل المكلفين بالدفع
A	A	A	A	B+	B+	B	3	PI-14-2 فعالية نظام الغرامات لغير الملتزمين بالتسجيل وتقديم كشوفات التقدير الذاتي
A	B+	B+	B+	B	C+	C	3	PI-14-3 التخطيط ومراقبة التدقيق الضريبي والتحقق في الاحتيال الضريبي
						D+		PI-15 فعالية جباية الضرائب
B	B	C+	C+	C	D+	D	1	PI-15-1 نسبة تحصيل المتأخرات كنسبة من اجمالي الإيرادات الضريبية وكنسبة من اجمالي المتأخرات
A+	A+	A+	A+	A+	A+	A	1	PI-15-2 فعالية تحويل التحصيلات الضريبية الى الخزينة
A+	A+	A+	A+	A+	A+	A	1	PI-15-3 انتظام مطابقة الحسابات للضرائب المقدرة والمحصلة و المقيدة فعليا لحساب الخزينة
						B+		PI-16 توقع توفر الموارد المالية للالتزامات الاتفاق
A	A	A	A	A	A	B	1	PI-16-1 مدى فعالية توقعات التدفقات النقدية
A	A	A	A	A	A	A	1	PI-16-2 الاعتماد والتوافق في اوقات توفير المعلومات للوزارات والدوائر
A	A	A	A	A	A	B	1	PI-16-3 عدد مرات وشفافية التعديل على مخصصات الموازنة
								PI-17 تسجيل و ادارة الارصدة النقدية والديون والضمانات
A	A	A	A	A	A	A	1	PI-17-1 جودة تسجيل بيانات الديون وتقارير الديون
A	A	A	B+	B+	B+	B	1	PI-17-2 تجميع وتوحيد ارصدة الحكومة النقدية
A	A	A	A	A	A	A	1	PI-17-3 انظمة عقود الفروض الحكومية واصدار الكفالات
						C+		PI-18 فعالية ضبط الرواتب والاجور
A+	A	A	A	A	A	A	4	PI-18-1 درجة المطابقة والتكامل بين سجلات الموظفين وقاعدة بيانات الرواتب
A+	A+	A	A	A	A	A	4	PI-18-2 وقت اجراء التحقيقات على سجلات الموظفين ورواتبهم
A	A	A	A	A	A	A	4	PI-18-3 التدقيق الداخلي على سجلات الموظفين ورواتبهم
A	B+	B+	B	B	C+	C	4	PI-18-4 وجود تدقيق على دوام العاملين وربطها بكشوفات الرواتب
						C+		PI-19 المنافسة وتحقق القيمة مقابل المال والرقابة على المشتريات
A	B+	B	B	B	C	C	4	PI-19-1 الشفافية والشمولية والمنافسة في الاطار التنظيمي والتشريعي
A+	A+	A+	A+	A	A	A	4	PI-19-2 الشراء وفق اسس تنافسية
A	B+	B+	B	B	B	C	4	PI-19-3 توفر كافة بيانات ومعلومات المشتريات للعمامة
D	C+	C+	C	C	D	D	4	PI-19-4 وجود هيئة مستقلة للبت في الشكاوي
						C+		PI-20 فعالية الرقابة الداخلية على النفقات من غير الرواتب والاجور
B+	B+	B	B	C+	C+	C	4	PI-20-1 فعالية على النفقات الملتزم بها
A+	A	A	A	A	B+	B	4	PI-20-2 الشمولية والفهم لقواعد الرقابة الداخلية الاخرى
A+	A	A	A	A	A	A	4	PI-20-3 درجة التقيد بقواعد العمليات وتسجيل المعاملات
						D+		PI-21 فعالية الرقابة الداخلية
A	A	A	B	C+	C	D	4	PI-21-1 نظمية وجودة وظيفة التدقيق الداخلي
A	A	A	B+	B	C+	C	4	PI-21-2 توزيع التقارير وصدورها بانتظام
A	A	A	B+	B	C+	C	4	PI-21-3 مدى تجاوب الادارة الى تقارير التدقيق الداخلي
						B+		المحاسبة والتسجيل والتقارير
								PI-22 توقيت وانتظام مطابقة الحسابات

A+	A	A	A	A	B+	B	4	PI-22-1 مطابقة حساب البنك
A	A	A	A	A	A	A	4	PI-22-2 مطابقة وتسوية الحسابات المتعلقة والسلف
						D		PI-23 توفر المعلومات عن الموارد المالية والعينية للوحدات الخدمية في القطاعات الرئيسية
						D+		PI-24 نوعية وتوقيت اصدار ال تقارير عن الموازنة خلال السنة المالية
B+	B	B	C+	C	D+	D	4	PI-24-1 اطار التقارير بالنسبة الى التغطية والمقارنة مع تقديرات الموازن
A	A	A	A	A	A	A	4	PI-24-2 وقت تقديم التقارير
A	A	A	A	A	B+	B	4	PI-24-3 جودة المعلومات
						C+		PI-25 جودة وتوقيت اصدار الحسابات الختامية السنوية
B+	C+	C+	C+	C+	C	C	4	PI-25-1 اعداد الحساب الختامي
A	A	A	A	A	A	A	4	PI-25-2 وقت تقديم الحساب الختامي
C	C	C	C	C	C	C	4	PI-25-3 معايير المحاسبة المستخدمة
								ممارسات الجهات المانحة
						D+		D1 قابلية التوقع لدعم الموازنة لآخر ثلاث سنوات
A	A	A	A	A	A	A	1	D1-1 مستوى الانحراف السنوي ما بين الدعم الفعلي والمقدر المقدم من المانحين للموازنة العامة
C	C	C	C	C	C	D	2	D1-2 توقعات السحوبات الربعية من المنح
						D+		D2 المعلومات المالية التي تتيجها الجهات المانحة لاعداد الموازنة واعداد تقارير برنامج المساعدات
D+	D+	D+	D+	D+	D+	D	4	D2-1 وقت واكمال تقديرات المانحين لدعم المشاريع
C+	C+	C+	C+	C+	C+	C	4	D2-2 تغطية وانتظام تقديم التقارير من المانحين عن الدعم الفعلي للمشاريع
C+	C+	C+	C+	C+	C	C	4	D3 نسبة الدعم المقدم للحكومة المركزي والذي يدار وفق الاجراءات المحلية

* وصف تفصيلي للبرامج والمشاريع والانشطة التي تحقق اهداف استراتيجية وزير المالية وبرنامج اصلاح الادارة المالية

لوزارة المالية والدوائر التابعة لها:-

اولا : وزارة المالية / المركز

ثانيا : دائرة الموازنة العامة

ثالثا: دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

رابعا: دائرة الجمارك

خامسا: دائرة اللوازم العامة

سادسا : دائرة الاراضي والمساحة

أولاً: إستراتيجية و وزارة المالية – المركز الرئيسي

تعمل الوزارة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية من خلال تحقيق الأهداف التالية: -

الرقم	أهداف الإستراتيجية الشاملة	الهدف الاستراتيجي	البرامج والمشاريع والأنشطة التي تحقق الأهداف
أولاً/ ثانياً	ضمان انضباط مالي كلي طويل المدى و تعزيز الموازنة المرتكزة على السياسات	رسم السياسة المالية بشكل يعزز الاستقرار المالي في المملكة ويساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وحفز النمو في النشاط الاقتصادي.	<ol style="list-style-type: none"> 1. مشروع توفير البنية التحتية اللازمة لبناء نماذج اقتصادية لرسم السياسات المالية. 2. مشروع الإطار المالي متوسط المدى. (مستمر) 3. إعداد دراسة مراجعة الإتفاق العام. (دوري) 4. تحديث إستراتيجية إدارة الدين العام. 5. الالتزام ببرنامج الاصلاح المالي الوطني
		تحسين كفاءة الرقابة وإدارة الموارد المالية بفاعلية. رفع كفاءة الرقابة المالية	<ol style="list-style-type: none"> 1. مشروع تطوير وحدات الرقابة الداخلية في القطاع العام. 2. توسيع نطاق الرقابة على الوزارات والدوائر والوحدات والمؤسسات الحكومية للمحافظة على المال لعام 3. الانتشار في تطبيق مشروع نظام معلومات مالية الحكومة (المرحلة الثانية) 4. تعزيز الية الاشراف على مساهمات الوزارة والحكومة في الشركات التي تساهم فيها الحكومة. 5. تفعيل اداء ممثلي الوزارة في مجالس ادارة وهيئات مديريى الشركات التي تساهم فيها الحكومة.

<ol style="list-style-type: none"> 1. مشروع المحاسب الحكومي 2. تطبيق حساب الخزينة الموحد. 3. تطوير آلية إعداد خطة التدفقات النقدية. 4. تفعيل قيود وقضايا الخزينة الحقوقية والجزائية وانهاؤها بصورة اصولية. 5. اصدار الحساب الختامي السنوي للموازنة العامة للدولة والحساب الختامي للوحدات الحكومية. 6. ادارة واستثمار اموال صندوق الضمان والاخار بافضل الوسائل واقل المخاطر 7. رفع كفاءة تحصيل المال العام 	<p>رفع كفاءة ادارة الموارد المالية</p>		
<ol style="list-style-type: none"> 1. المعيار الخاص لنشر البيانات SDDS (مستمر). 2. اصدار النشرات المالية الشهرية والدورية / نشرة مالية الحكومة، نشرة الدين العام، نشرة الدورية لنظام ضريبة الابنية والاراضي، نشرة مشروع نظام معلومات مالية الحكومة. (مستمر). 	<p>الارتقاء بمبادئ الإفصاح والشفافية.</p>		
<ol style="list-style-type: none"> 1. مشروع توفير البنية التحتية اللازمة لبناء نماذج اقتصادية لرسم السياسات المالية. 2. انشاء وحدة مشاريع الشراكة ووحدة الاستشارات القانونية 3. مشروع تطوير ضريبة الابنية والاراضي 4. مشروع الدفع الالكتروني. 	<p>رسم السياسة المالية بشكل يعزز الاستقرار المالي في المملكة ويساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وحفز النمو في النشاط الاقتصادي.</p>	<p>تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام</p>	<p>ثالثا</p>

<p>1. تحسين مستوى الخدمات التقاعدية وانجاز القرارات التقاعدية بأقل وقت.</p> <p>2. تطوير الأنظمة المعمول بها وربط المراكز المالية في المحافظات الكترونيا لتعزيز اللامركزية.</p> <p>3. مشروع الدفع الالكتروني.</p> <p>4. المساهمة في زيادة الوعي بالمفاهيم المحاسبية والرقابية والادارة المالية العامة الفعالة.</p> <p>5. تطوير نظام الاداء المؤسسي.</p> <p>6. تعزيز الكادر البشري</p>	<p>تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات المستفيدة من خدمات الوزارة.</p>	<p>الاهتمام الكافي بهوم المواطنين</p>	<p>رابعاً</p>
--	--	---------------------------------------	---------------

ثانياً:دائرة الموازنه العامة

استراتيجية وزير المالية /دائرة الموازنه العامة 2014 - 2017

تعمل دائرة الموازنه العامة على تحقيق الاهداف الاستراتيجية الشاملة لوزير المالية من خلال تحقيق اهداف الدائرة التالية:

الرقم	هدف الاستراتيجية الشاملة	اهداف دائرة الموازنه العامة	البرامج و المشاريع و الانشطة التي تحقق الاهداف
اولا	ضمان انضباط مالي كلي طويل المدى	- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.	<p>1- ضبط الإنفاق العام ومراجعتة ورفع كفاعته وترشيده وإعادة تحديد أولوياته وتوجيهه حسب الأولويات الوطنية والخروج بتدابير وإجراءات تساهم في تمكين السياسة المالية من تحقيق التخصيص الكفؤ للموارد المالية المتاحة.</p> <p>2- مواصلة العمل على إعداد الموازنة العامة وفق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج حسب أفضل الممارسات العالمية المستندة إلى التخطيط الإستراتيجي والأولويات الوطنية، والتخصيص والإستخدام الأمثل للموارد المالية المتوفرة.</p> <p>3- تعزيز وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة الموازنة العامة ومواكبة أفضل الممارسات العالمية في الإدارة المالية العامة بما فيها إصدار التقارير ونشر المعلومات والبيانات بما يعزز من موقع الأردن عالمياً في هذا الخصوص.</p> <p>4- انشاء نظام للمتابعة والتقييم واعداد خطة عمل للدائرة بهذا الخصوص، واعداد تقارير حول المتابعة والتقييم لثلاث وزارات ريادية كمرحلة اولى.</p> <p>5- تصنيف برامج النفقات الجارية على مستوى الأنشطة للوحدات الحكومية في قانون موازنات الوحدات الحكومية.</p> <p>6- تصنيف النفقات الجارية والرأسمالية على المستوى الأدنى للتصنيف الوظيفي في قانون الموازنة العامة.</p>

<p>7- تصنيف الموازنة على مستوى المديرية وفقاً للتصنيف التنظيمي.</p> <p>8- تطوير قانون موازنات الوحدات الحكومية السنوي من حيث الشكل والمضمون ليتوافق مع المراحل المتقدمة من تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج بحيث يتم إخراج قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام وفقاً للتصور الجديد.</p> <p>9- تعزيز التوجه نحو مفهوم النوع الاجتماعي والطفل في موازنات الوحدات الحكومية.</p> <p>10- دراسة امكانية ادراج نفقات مؤسسة الضمان الاجتماعي في قانون الموازنة العامة.</p> <p>11- تضمين بلاغ الموازنة وخطاب الموازنة معلومات حول سعر صرف الدينار.</p> <p>12- متابعة نقل المشاريع الرأسمالية من موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي الى الوزارات المعنية.</p> <p>13- متابعة العمل على نقل النفقات الجارية التي مازالت موجود في النفقات الرأسمالية خصوصاً المتعلق منها بالنفقات المستمرة كالصيانة والإدامة التشغيلية المتعلقة بالأصول الرأسمالية.</p> <p>14- مواصلة العمل على تنفيذ عملية الإصلاح الشامل في مجال الإدارة المالية الحكومية، وأبرزها تطبيق اللامركزية كونها أداة تنمية تمكن المواطنين من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بتحديد المشاريع ذات الأولوية التي تلبي احتياجاتهم في محافظات المملكة. ولتحقيق ذلك ينبغي العمل على اتخاذ الإجراءات والسبل الكفيلة بتعزيز قدرات العاملين في المحافظات في مختلف الجوانب المالية والإدارية والقانونية وغيرها، بحيث تكون قادرة على التعامل بكفاءة واقتدار مع متطلبات نهج اللامركزية.</p> <p>15- اصدار وثيقتي "ملخص الموازنة" و"دليل المواطن للموازنة العامة".</p> <p>16- الطلب من الوحدات الحكومية تضمين تقاريرها المالية السنوية تحليلاً للوضع المالي والمخاطر المتعلقة بالمديونية والخسائر ومتأخرات المدفوعات وارسال هذه التقارير الى وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة.</p>			
---	--	--	--

<p>17 - خفض نسبة إتحراف الإتفاق الفعلي عن المقدر للسنة السابقة لسنة الموازنة بواقع نقطة مئوية واحدة سنوياً.</p> <p>18 - تحديث نماذج الموازنة.</p>			
<p>3. تطوير العمل المؤسسي في الدائرة من خلال تأسيس وحدة تطوير الاداء المؤسسي تكون مسؤولة عن عملية المتابعة والتقييم اضافة الى التخطيطي الاستراتيجي.</p> <p>4. تعزيز تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج من خلال اعداد واصدار كتيب دليل الموازنة.</p> <p>5. تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية وعقد برامج تدريبية لمحلي الموازنة في دائرة الموازنة العامة على مبادئ وتقنيات واجراءات تقييم أداء البرامج.</p> <p>6. دراسة الفرص الممكنة لتحقيق وفورات في الإتفاق بهدف ايجاد التمويل اللازم للمشاريع الرأسمالية.</p> <p>7. إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإتفاق العام من خلال القيام بمراجعة الإتفاق العام لكافة القطاعات في قانون الموازنة العامة.</p> <p>8. تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج عن طريق تقييم أداء عدد من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفقاً لمؤشرات قياس الأداء المستهدفة وبيان مدى الإتحراف عنها .</p> <p>9. ترسيخ وتطوير نهج إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ضمن الإطار متوسط المدى.</p> <p>10. مراجعة الجدول الزمني لاعداد الموازنة العامة .</p> <p>11. اعداد ورقة حول اولويات وسياسات الحكومة .</p> <p>12. مراجعة قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (58) لعام 2008 .</p>	<p>- مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة.</p>	<p>تعزيز الموازنة المرتكزة على السياسات</p>	<p>ثانياً</p>

<p>13. تعزيز شفافية موازنات الوحدات الحكومية من خلال اجراء تحليل لموازنة وحدة حكومية في عام 2015، بينما يتم عمل تحليل لوحدتين حكوميتين اضافيتين في كل من عامي 2016 و 2017.</p> <p>14. التوسع في تطبيق مكونات خارطة الحسابات في موازنات الوحدات الحكومية من خلال تصنيف نفقات الوحدات الحكومية وفقاً للتصنيف الوظيفي حسب الأقسام والمجموعات الوظيفية لقطاعين في عام 2015، وثلاث قطاعات اضافية في عام 2016، واربع قطاعات اضافية في عام 2017.</p>			
---	--	--	--

ثالثاً: دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

تعمل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على تحقيق الاهداف الاستراتيجية الشاملة لوزير المالية من خلال تحقيق اهداف الدائرة التالية:

البرامج و المشاريع والأنشطة التي تحقق الأهداف	أهداف دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	أهداف وزارة المالية	الأهداف الوطنية
<p>1. زيادة مساهمة إيرادات ضريبيتي الدخل والمبيعات في الإيرادات المحلية من خلال تحديث التشريعات والسياسات الضريبية.</p> <p>2. رفع كفاءة تدقيق ضريبة الدخل والمبيعات من خلال:</p> <p>1. تخفيض كلفة تحصيل الدينار.</p> <p>2. زيادة نسبة القبول وفق نظام العينة المبنية على عوامل الخطورة.</p> <p>3. رفع مستوى انجاز عينة التدقيق خلال العام.</p> <p>4. زيادة نسبة التحصيل على الضرائب المفروضة الجديدة.</p> <p>3. رفع كفاءة تحصيل الدفعات الضريبية من خلال تقليل معدل المتأخرات السنوي.</p>	<p>تنمية مورد مالي للحكومة يرفد الخزينة بالإيرادات لتمكينها من ممارسة وظائفها</p>	<p>النهوض بآليات رسم السياسة المالية</p>	<p>تطوير الاقتصاد الوطني ليكون مزدهراً ومفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.</p>
<p>1. زيادة الالتزام الضريبي والاستجابة الطوعية من خلال:</p> <p>1. رفع كفاءة تسجيل المكلفين والربط الإلكتروني.</p> <p>2. رفع كفاءة جمع المعلومات.</p>	<p>زيادة الالتزام الضريبي واستجابة المكلف الطوعية من خلال تنمية الوعي والثقافة الضريبية ورفع مستوى الشفافية وجودة</p>	<p>الارتقاء بمبادئ الإفصاح والشفافية</p>	<p>تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمسائلة على الصعيدين المركزي والمحلي</p>

3. رفع كفاءة الإعلام الضريبي.	الخدمات الضريبية.		
<p>2. رفع مستوى جودة الخدمات والشفافية من خلال:</p> <p>أ) تنمية الموارد والتدريب.</p> <p>ب) رفع كفاءة الشؤون الإدارية.</p> <p>ج) رفع كفاءة تقنية المعلومات.</p> <p>د) رفع كفاءة خدمات الدائرة وتبسيط الإجراءات.</p> <p>هـ) تحديث الأنظمة والقوانين مع المحافظة على الاستقرار التشريعي.</p>		تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات المستفيدة من خدمات الوزارة	تعزيز القدرات البشرية والمعرفية لدى موظفي الوزارة

رابعاً: دائرة الجمارك

2017-2014

تعمل دائرة الجمارك على تحقيق الاهداف الاستراتيجية الشاملة لوزير المالية من خلال تحقيق اهداف الدائرة التالية:

البرامج و المشاريع والانشطة التي تحقق الاهداف	أهداف الجمارك	الأهداف الإستراتيجية الإدارية المالية	الرقم
نظام المراقبة التلفزيونية(مستمر) مديرية الاتصالات	زيادة فعالية عمليات مكافحة التهريب والانشطة التجارية غير المشروعة بنسبة (5%) (سنوياً) جديد زيادة ضبط البضائع الخطرة والمضرة بينياً بنسبة (5%) سنوياً (جديد)	تحقيق انضباط مالي كلي طويل المدى	أولاً
تزويد المراكز بأجهزة الفحص بالأشعة X-Ray (قيد الانجاز) مديرية الاتصالات			
نظام محاكاة للتدريب على فحص الحاويات - الشاحنات (قيد الانجاز) مديرية الاتصالات			
الربط الالكتروني مع جمارك الدول المجاورة (قيد الانجاز) مديرية تكنولوجيا المعلومات			
السيطرة الآلية باستخدام تقنيات الهوية التعريفية RFID (البوابات الالكترونية) - المرحلة الثانية(تم تأجيله) مديرية تكنولوجيا المعلومات			
كفاءة تحصيل الإيرادات مديرية الشؤون المالية	زيادة الحاصلات الجمركية بنسبة (5%) سنوياً جديد		
كفاءة تحصيل الإيرادات مديرية الشؤون المالية	زيادة الحاصلات الجمركية بنسبة (5%) سنوياً جديد	تعزيز الموازنة المرتكزة على السياسات	ثانياً
القائمة الذهبية مديرية المخاطر	تخفيض زمن الافراج عن البضائع بنسبة (5%) سنوياً جديد	تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام	ثالثاً

خدمة الزبائن / مشروع الجمارك الالكترونية - المرحلة الثالثة(قيد الانجاز) مديرية تكنولوجيا المعلومات			
مشروع توسعة نظام التتبع الالكتروني- المرحلة الثانية مديرية الاتصالات			
الربط الالكتروني مع القطاعين العام والخاص(قيد الانجاز - مرحلة ثانية) مديرية تكنولوجيا المعلومات			
استكمال نظام الاسيكودا العالمي /نظام حوسبة البيانات الجمركية مديرية تكنولوجيا المعلومات			
مشروع بنك المعلومات ونظم دعم القرار- المرحلة الثانية/ مشروع الجمارك(قيد الانجاز) الالكتروني مديرية تكنولوجيا المعلومات			
مشروع النافذه الواحدة - المرحلة الثانية(قيد الانجاز) مديرية تكنولوجيا المعلومات			
التعرفة المتكاملة CITS(مؤجل) مديرية تكنولوجيا المعلومات			
تطوير الأنظمة المالية المحوسبة في الجمارك(المرحلة الثانية)(قيد الانجاز) مديرية تكنولوجيا المعلومات			
تحديث التشريعات والتعليمات المختلفة مديرية الشؤون القانونية			
توحيد وتبسيط الإجراءات الجمركية في المراكز-المرحلة الثانية مديرية تكنولوجيا المعلومات			
إدارة الوثائق (DMS) الأرشفة الالكترونية - جمارك الكترونية المرحلة الثالثة (قيد الانجاز) مديرية تكنولوجيا المعلومات	زيادة فعالية اجراءات العمل بنسبة (5%) سنوياً (جديد) زيادة فعالية الموارد البشرية بنسبة (3%) سنوياً(جديد) تخفيض شكاوي متلقي الخدمة بنسبة (5%) سنوياً (جديد) زيادة رضا متلقي الخدمة بنسبة (5%) سنوياً (جديد) زيادة المبادرات المجتمعية بنسبة (5%) سنوياً (جديد)	الاهتمام الكافي بهوموم المواطنين	رابعاً

خامسا: دائرة اللوازم العامة

2017- 2014

تعمل دائرة اللوازم على تحقيق الاهداف الاستراتيجية الشاملة لوزير المالية من خلال تحقيق اهداف الدائرة التالية:

الرقم	هدف الاستراتيجية الشاملة	اهداف دائرة اللوازم العامة	البرامج والمشاريع والانشطة التي تحقق الاهداف
اولا	ضمان انضباط مالي كلي طويل المدى	1. تطوير التشريعات ورسم السياسة العامة لإدارة اللوازم وبما يتوافق مع المستجدات المحلية والاقليمية والعالمية 2. ادارة وتنظيم المخزون الحكومي / الرقابة على اللوازم وحسن استخدامها لدى الوزارات والدوائر الحكومية بتدوير الفائض منها وتقليل نفقات الشراء .	1- المشاركة في اعداد نظام تشريعي للشراء الموحد واعداد التعليمات واللوائح التنظيمية التي ستصدر بموجبه بما يتوافق مع الممارسات العالمية وبما يحقق المنافسة ، وتحقيق القيمة مقابل المال والرقابة على المشتريات. 2- تطوير الاجراءات واليات العمل والنماذج والادلة الفنية للعمليات الشرائية المتعلقة بالمشاريع الممولة من المنح والقروض والموازنة العامة وما يتطلبه من بناء القدرات لموظفي الدائرة بما يتوافق مع المستجدات المحلية والاقليمية والعالمية وفق افضل الممارسات العالمية . 3- تطبيق نظام ادارة المخزون العام الالكتروني في الجهات الحكومية .
ثالثا	تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام	ادارة وتنظيم الشراء الحكومي / تأمين احتياجات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية من اللوازم وخدمات صيانتها والتأمين عليها ، بجودة عالية وبأسعار مناسبة وفي الوقت المناسب	1- الاستمرار بتطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في الدائرة 2- الاستمرار بتطوير وتحسين وادامة وتحديث موقع الدائرة

<p style="text-align: center;">الإلكتروني</p> <p>3- تطوير وتطبيق نظام شراء إلكتروني وطني والربط مع مشروع نظام الإدارة المالية الحكومية GFMIS ونظام إدارة المخزون العام الحكومي بإنشاء بوابة وموقع تفاعل إلكتروني للمشتريات التي تتم من خلال الدائرة حيث سيخصص شاشات خاصة للمناقضين للتعامل مع البوابة (قطاع خاص) وموقع تفاعلي لموظفي الدائرة وبوابة خاصة للوزارات والدوائر الحكومية .</p> <p>4- بناء قدرات وتاهيل وتدريب معتمد لموظفي الحكومة العاملين في إدارة المشتريات الحكومية وإدارة المخزون العام الحكومي</p>			
--	--	--	--

سادسا: دائرة الاراضي والمساحة

2017- 2014

تعمل دائرة الاراضي و المساحة على تحقيق الاهداف الاستراتيجية الشاملة لوزير المالية من خلال تحقيق اهداف الدائرة التالية:-

الرقم	هدف الاستراتيجية الشاملة	اهداف دائرة الاراضي و المساحة	البرامج و المشاريع و الانشطة التي تحقق الاهداف
اولا	ضمان انضباط مالي كلي طويل المدى	1- تحديث منظومة تقدير القيم وتطبيقها بشفافية و عدالة	<ul style="list-style-type: none"> - تحديث سعر اساس ثابت وربطه بمنظومة تقدير القيم الالكترونية - نشر جداول سعر الاساس على الصفحة الالكترونية للدائرة - نسبة الاعتراضات على القيمة المقدرة - التنسيق مع الجهات المعنية لتحديث تكلفة سعر المتر المربع من الابنية (نقابة المهندسين - التنسيق مع الجهات المعنية لاحتساب القيم الاجارية للعقار (مالية، بلديات، امانة عمان) - توسيع تجربة المقدرين العقاريين الخاصين المرخصين لتشمل كافة مديريات التسجيل) <p><u>ملاحظة :- كافة الأنشطة أعلاه مستمرة</u></p>
		2- تحدث طرق تحصيل الإيرادات ومراجعتها وتطويرها	<ul style="list-style-type: none"> - توسعة تجربة وسائل الدفع الالكتروني لتشمل كافة مديريات التسجيل VISA CART - تحديد سقف اعلى لدفع رسوم التسجيل نقدا بحيث لا تتجاوز 1000دينار - دفع رسوم التسجيل التي تتجاوز 1000 دينار من خلال البنوك المعتمدة (فيشة بنكية) <p><u>ملاحظة :- كافة الأنشطة أعلاه مستمرة</u></p>

البرامج و المشاريع و الانشطة التي تحقق الاهداف	اهداف دائرة الاراضي و المساحة	هدف الاستراتيجية الشاملة	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة نسبة المبالغ المحصلة الى المبالغ المستحقة بواقع 10% سنويا عن سنة الاساس - مخاطبة كافة الجهات المدينة لتسديد المبالغ المستحقة عليها - متابعة نسب التحصيل وتزويد الادارة المالية و العليا بنسب التحصيل والنتائج بشكل ربعي - ادامة قائمة عقود الايجار املاك الدولة - متابعة تحصيل بدلات الايجارات السنوية - تدقيق تواريخ العقود والسير بإجراءات التجديد او الايقاف - تزويد الادارة المالية و العليا بكافة التقارير اللازمة لذلك - المحافظة على نسبة النفقات من خلال: - متابعة كافة عقود الصيانة المبرمة مع الدائرة وتنظيم مستحقات اطراف العقود - تنظيم عمليات ترشيد استهلاك الطاقة "محروقات، مياه، كهرباء،..." والمحافظة على السقوف المالية المعتمدة. - الاعتماد على فرق الصيانة الداخلية في عمليات ادامة وتشغيل مستلزمات العمل <p style="text-align: center;"><u>ملاحظة :- كافة الأنشطة أعلاه مستمرة</u></p>	<p style="text-align: center;">3- ادارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية</p>		

البرامج و المشاريع و الانشطة التي تحقق الاهداف	اهداف دائرة الاراضي و المساحة	هدف الاستراتيجية الشاملة	الرقم
<p>- متابعة ديوان التشريع والراي للسير بإجراءات قانون الاراضي الموحد</p> <p>- متابعة نشر الانظمة والقوانين والتعليمات المعدلة على الصفحة الالكترونية والمكتبة الالكترونية والوسائل المتاحة بالدائرة</p> <p>- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات ذات العلاقة (تسجيل، خارطة، تقدير، ..)</p> <p>- تحديث المعلومات العقارية بشكل مستمر بحيث تكون محوسبة ودقيقة وشاملة</p> <p>- تشكيل لجان من القطاعين العام و الخاص لتحقيق المنفعة المتبادلة بعمل الدائرة سنويا</p> <p>- متابعة تقييمات تقرير ممارسة الاعمال D.B والعمل على تعديل ما يؤدي الى تحسين مستوى العمل بشكل عام</p> <p><u>ملاحظة :- كافة الأنشطة أعلاه مستمرة</u></p>	<p>توفير معلومات عقارية محدثة شاملة دقيقة و امانة وتراعي احتياجات متلقي الخدمة</p>	<p>تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي</p>	<p>ثانيا</p>

البرامج و المشاريع و الانشطة التي تحقق الاهداف	اهداف دائرة الاراضي و المساحة	هدف الاستراتيجية الشاملة	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> - توضيح وتسهيل اجراءات عمل الدائرة وتحديد معايير لها - تقديم خدمات الالكترونية - تفعيل وتحسين مفهوم خدمة الجمهور من خلال تطبيق خطة تحسين مكاتب خدمة الجمهور في كافة مديريات التسجيل - نشر استخدام تقنية الاصطفاف الالي في كافة مديريات التسجيل - توفير ادوات ومستلزمات العمل المناسبة - تأهيل وتحفيز وتوزيع الكفاءات البشرية حسب احتياجات العمل <p>ملاحظة :- كافة الأنشطة أعلاه مستمرة</p>	تحسين مستوى الخدمات وطرق تقديمها	الاهتمام الكافي بالمواطنين	ثالثا